تحليل أثر الفساد على الاستثمار في العراق

م.د. أزهار حسن علي / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد

تاريخ التقديم:2017/10/24
تاريخ القبول:2017/11/19

المستخلص :-

هناك انواع عديد للفساد منها ، الاداري ، و السياسي ، و الاقتصادي ، و المالي . كما و تتعدد اشكال الفساد كالرشوة ، والمحسوبية ، والابتزاز وغيرها . وان للفساد بكافة اشكاله وانواعه اثار سلبية واضحة على كافة المتغيرات الاقتصادية بشكل عام وعلى الاستثمار بشكل خاص بعده كأداة وسيطة لتخفيض معدلات النمو الاقتصادي . ويساهم الفساد في تخفيض الاستثمار المحلي عن طريق دفع الرشاوى من قبل المستثمرين للمسؤولين عن عقود التوريد و المناقصات مما يساهم في تخفيض الكفاءة الاستثمارية ، وكذلك يساهم الفساد في رفع التكاليف التشغيلية للمشاريع الاستثمارية ، كما ويوفر بيئة غير ملائمة للاستثمار المحلي . كما و يساهم الفساد في توفير بيئة غير ملائمة ايضاً لدخول الاستثمارات الاجنبية الى البلدان المضيفة للاستثمار ذات المستوى الاعلى في الفساد من البلدان الخارجة منها الاستثمارات .

ان العراق من البلدان المرتفعة الفساد وفق مؤشر مدركات الفساد والذي يظهر من خلال الدرجة المنخفضة لهذا المؤشر ، فضلاً عن تسلسل العراق الذي يقع عند التسلسلات الاخيرة حيث تسلسل منظمة الشفافية الدولية الدول من الاقل فساداً الى الاعلى فساداً ، وان للفساد اضرار واضحة على انخفاض الاستثمارات المحلية من خلال انخفاض نسبة مساهمة الاستثمار المحلي / الناتج المحلي الاجمالي ، وكذلك انخفاض تدفق رؤوس الاموال الاجنبية لغرض الاستثمار في العراق ويظهر ذلك واضحاً من خلال انخفاض نسبة مساهمة الاستثمار الاجنبي / الناتج المحلي الاجمالي في العراق .

وقد توصل البحث من خلال تقدر أنموذج ARDL الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين الفساد ونسبة الاستثمار المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي ، ومن ناحية اخرى البحث وجود علاقة طويلة وقصيرة الاجل بين الفساد ونسبة الاستثمار الاجنبي الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (2003-2016) و بأستخدام البيانات الفصلية .

المصطلحات الرئيسية للبحث/ الفساد ، الاستثمار، ARDL .

المقدمة :-

ان للفساد اثار سلبية واضحة على كافة المتغيرات الاقتصادية كلاستثمار ، وفقر ، والنفقات العامة ، والموازنة العامة للدولة ، والجباية الضريبية ، حيث له اثار مهمة على الاستثمار من خلال تخفيض الاستثمار المحلي عن طريق رفع التكاليف الاستثمارية ، لان دفع الرشاوى من قبل المستثمرين يجعل المستثمرين الغير قادرين على دفع الرشاوي فهم غير قادرين على الحصول على فرص استثمارية ، ويجعل الفساد البيئة الاستثمارية غير ملائمة للاستثمار المحلي من خلال زيادة حالة عدم التأكد وعدم اليقين بالمستقبل . كما يخفض الفساد من الاستثمار الاجنبي من خلال ان ارتفاع الفساد في بلد ما سيمنع دخول الاستثمارات الاجنبية الى ذلك البلد ، اي بمعنى اخر قد تتجه الاستثمارات الاجنبية من بلد اكثر فساداً الى بلد اقل فساداً وليس بالعكس ، اي ان ارتفاع الفساد في اي دولة يوفر بيئة غير جاذبة للاستثمارات الخارجية .

يعد العراق من الدول المرتفعة الفساد ويظهر ذلك من خلال انخفاض مؤشر مدركات الفساد ، وقد اثر الفساد بشكل سلبي على كافة المتغيرات الاقتصادية كالنفقات العامة والاستثمار ، و الفقر ، والجباية الضريبية ، وغيرها من المتغيرات الاقتصادية . وان للفساد اثر سلبي واضح في تخفيض الاستثمار المحلي والاجنبي ومن ثم تخفيض معدلات النمو الاقتصادية ، لذلك فأن اي اجراءات متخذة من قبل الدولة للتقليل من الفساد سيكون لها حتما اثر ايجابي في زيادة الاستثمار المحلي والاجنبي ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي .

مشكلة البحث :- انخفاض الاستثمارات المحلية والاجنبية مما اثر بشكل واضح في توقف عجلة النمو الاقتصادي في العراق ، وهذا مما يثبت فشل السياسات الرادعة من قبل الدولة للقضاء على الفساد او للتقليل منه .

اهمية البحث :- تكمن اهمية البحث في تحليل الدور السلبي الذي يلعبه الفساد في التأثير على كافة المتغيرات الاقتصادية بشكل عام وعلى الاستثمار بشكل خاص في العراق .

فرضية البحث :- ان للفساد اثار سلبية على الاستثمار بشقيه المحلي والاجنبي في الامد القصير وامتداد ذلك الاثر السلبي على النمو الاقتصادي في العراق .

هدف البحث :- يهدف البحث :-

1- تحليل الفساد ومؤشراته في العراق .
2- قياس و تحليل اثر الفساد على الاستثمار المحلي و الاجنبي في العراق .

الحدود الزمانية والمكانية للبحث :- تمثل الحدود المكانية للبحث الاقتصاد العراقي و للمدة 2003 – 2016 .

هيكلية البحث :- لغرض تحقيق اهداف البحث قسم البحث الى خمسة مباحث ، تضمن المبحث الأول مفهوم الفساد وانواعه ، وتضمن المبحث الثاني الاطار النظري للعلاقة بين الفساد والاستثمار ، وتضمن المبحث الثالث واقع الفساد ومؤشراته في العراق ، وتضمن المبحث الرابع اثر الفساد على الاستثمار في العراق ، وتضمن المبحث الخامس التحليل القياسي لاثر الفساد على الاستثمار في العراق.

الدراسات السابقة :- هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع اثر الفساد على النمو الاقتصادي من خلال قناة وسيطة هي الاستثمار ، اما اثر الفساد على الاستثمار فتوجد دراسات محدودة تناولت هذه العلاقة في البحث ، نذكر منها :-

1- دراسة إليزابيث أسيدو و جيمس فريمان[1] :- بحثا في اثر الفساد على نمو الاستثمار في امريكا اللاتينية ، وجنوب الصحراء الافريقية ، والدول الانتقالية ، بأستخدام بيانات الاستثمار الاجمالي وبقياس الفساد على المستوى القطري ، وقد تم استخدام بيانات على مستوى الشركات الاستثمارية وتحديد الفساد على مستوى الشركة وعلى المستوى القطري ايضاً . وتوصلا الى أن أثر الفساد على الاستثمارات يختلف اختلافا كبيرا عبر المناطق: فالفساد له أثر سلبي وجوهري على نمو الاستثمار بالنسبة للشركات في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ، ولكن ليس له تأثير كبير على الشركات الكبرى في أمريكا اللاتينية و جنوب الصحراء الافريقية. وتوصلا ايضاً الى ان الفساد هو أهم عامل محدد لنمو الاستثمار في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

2- دراسة اونال ارسلان و يلدز ساغلام [2]:- بحثا في العلاقة بين الفساد والاستثمار العام في تركيا للمدة 1975-2007، وبعد اختبار التكامل المشترك ، توصلا الى وجود علاقة طويلة الأجل بين الفساد والاستثمارات العامة في تركيا هذا من جانب. ومن جانب اخر، ان للفساد اثر إيجابي على الاستثمارات العامة في تركيا.

3- دراسة جي إدغاردو كامبوس، دونالد لين، وسانجاي برادهان[3]:- بحثو في اثر الفساد على الاستثمار في دراسة اجريت على الشركات الخاصة في العالم وقدمت الى البنك الدولي ومن خلال الاستبان عن طريق توجيه مجموعة من الاسئلة الى هذه الشركات منها ، امكانية التنبؤ بالقوانين والسياسات ، و البيروقراطية الروتين ، و كفاءة الحكومة في تقدم الخدمات . وقد شمل الاستقصاء تسعة وستين بلدا و حوالي3700 شركة واستخدم نفس الاستبيان في جميع البلدان. وتوصلت الدراسة الى انه ليس فقط مستوى الفساد الذي يؤثر على الاستثمار ولكن أيضا طبيعة الفساد. ففي ظل أنظمة فساد التي تكون أكثر قابلية للتنبؤ يكون لها تأثير سلبي أقل على الاستثمار من تلك التي هي أقل قابلية للتنبؤ وذلك في العديد من دول شرق آسيا . وتوصلا ايضاً إلى أنه مهما كانت درجة القدرة على التنبؤ، وكانت درجة الفساد مرتفعة يعني بالضرورة تأثير سلبي على الاستثمار وذلك في بعض دول شرق اسيا.

5- دراسة تيجوه دارتانتو[4]:- بحث في قياس العلاقة بين الفساد والاستثمار العام من خلال قياس العلاقة كمياً في بلديات إندونسيا. وتوصل الباحث الى ان العلاقة بين الفساد و الاستثمار العام يمكن ان تكون إيجابية اوسلبية تبعاً لمستوى مؤشر الفساد. وعلاوة على ذلك، فأن التقديرات من بيانات المقطع العرضي والبيانات المجمعة تؤكد أن العلاقة بين الفساد والاستثمار العام في شكل تربيعي غير خطي. وقد توصل ايضاً الى أن الاستثمار العام يصل إلى أدنى مستوى عندما يكون مؤشر الفساد يتراوح بين 4.42 - 4.64.

فضلا عن دراسات اخرى التي تناولت اثر الفساد على الاستثمار على مستوى اقتصاديات العالم وفي دول مختلفة ليس منها العراق ، وهذا يشكل اضافة نوعية جديدة لهذه الدراسة كونها المحاولة الاولى التي تم فيها دراسة وتحليل اثر الفساد على الاستثمار في العراق.

---

[1] - Elizabeth Asiedu, James Freeman, jfreeman, The Effect of Corruption on Investment Growth: Evidence from Firms in Latin America, Sub-Saharan Africa and Transition Countries, review of development economics,2009, 13 (2).

[2] - Ünal ARSLAN, Yıldız SAĞLAM,The Relationship Between Corruption And Public Investment : The Case Of Turkey, Ç.Ü. Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi, Cilt 20, Sayı 2, 2011, Sayfa 365-378.

[3] - J. Edgardo Campos, Donald Lien, and Sanjay Pradhan, Corruption And Its Implications for Investment, World Development, 1999, vol. 27, issue 6,pp 1059-1067

[4] -Teguh Dartanto, The relationship between corruption and public investment at the municipalities' level in Indonesia, MPRA Paper No. 23736.

المبحث الاول/ مفهوم الفساد وانواعه :- سنتطرق في هذه الفقرة الى التعاريف المتعددة للفساد وانواعه ، وكما موضح بالاتي :-

1- **مفهوم الفساد** :-

تعددت تعاريف الفساد فلم يكن هناك اتفاق واضح على مفهوم الفساد من قبل الباحثين او من قبل المنظمات الدولية ، لذلك فقد عرف الفساد :-

بأنه استخدام النفوذ العام لتحقيق ارباح او منافع خاصة ويشمل جميع انواع رشاوى المسؤولين المحليين او الوطنيين او السياسيين ولكنه يستبعد الرشاوى التي تحدث فيما بين القطاع الخاص [5].

فأقصرت تلك التعاريف الفساد على اساءة استعمال(السلطة العامة) فهي تقتصر الفساد على القطاع العام ، في حين ان الفساد قد يكون اكثر ظهوراً واثراً في القطاع الخاص وفي مؤسسات المجتمع المدني [6]. فالفساد يشمل القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني ، فالقانون يجرم كل انواع الفساد . لذلك جاء تعريف البنك الدولي على ان الفساد هو (دفع رشوة او عمولة مباشرة الى الموظفين والمسؤولين في الحكومة وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات) [7].

ويشمل الفساد الحالات (الأشكال) الاتية [8]:-

1- الرشوة .
2- الكسب غير المشروع .
3- الاختلاس .
3- استغلال النفوذ .
4- الابتزاز .
5- هدر المال العام .
6- توظيف الاموال العامة لغير ما خصصت له ، اما للمصلحة الخاصة او لمصلحة فرد او مؤسسة او حزب او جماعة .
7- التهرب و المساعدة على التهرب من الضريبة .
8- اعاقة سير العدالة .
9- افساد الشهود.
10- الفساد في الانتخابات السياسية .
11- الوساطة .
11- تسريب المعلومات .
12- تفضيل ذوي الصلات والقربى في التعيينات في الوظائف .
13- المزاجية في اصدار القرارات الادارية دون التقيد بالقوانين والانظمة .
14- الحصول على نسب من الاموال مقابل احالة العقود او المناقصات .

---

[5]- جاسم محمد الذهبي ، الفساد الاداري في العراق وتكلفته الاقتصادية والاجتماعية ، مقال متاح على الموقع الالكتروني www.berc-iraq.com.

[6]- رحيم حسن العكيلي، الفساد ، تعريفه وأسبابه وآثاره ووسائل مكافحته ، ص2. بحث متاح على الموقع الالكتروني الاتي:- www.nazaha.iq

[7]- ما هية الفساد ، هيئة النزاهة ، ص2، بحث متاح على الموقع الالكتروني الأتي :- www.nazaha.iq

[8]- لمزيد من التفاصيل انظر الى :-
- ماهية الفساد ، هيئة النزاهة ، مصدر سابق ، ص 3-4.
- رحيم حسن العكيلي ، مصدر سابق ، ص3-4.

2- **انواع الفساد** :- هناك انواع عديدة من الفساد منها :-

أ- الفساد السياسي :- ويسمى ايضاً بالفساد الكبير ، ويمكن هنا اعتماد تعريف هيئة الامم المتحدة ، والذي عرفته :- هو استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة ، مما يعني تغليب مصلحة اصحاب القرار على مصالح الاخرين[9] . ومن اهم اشكاله الرشوة ، الابتزاز ، المحسوبية ، الاختلاس [10] ، وتعين الاقارب.

ب- الفساد الاداري :- ويسمى ايضاً بالفساد الصغير ، ويعرف :- بأنه جميع الأفعال التي يقوم بها المدراء والعاملون ، والتي يضعون من خلالها مصلحتهم الخاصة غير المشروعة فوق المصلحة العامة [11]. ويتضمن الفساد الاداري نفس اشكال الفساد السياسي من الرشوة ، والابتزاز ، والاختلاس ، والمحسوبية ، وتعين الاقارب .

وللتميز بين الفساد الاداري (الصغير) والفساد السياسي (الكبير) ، فالفساد الاداري يكون اقل خطراً واثراً من الفساد السياسي ، وعدد عملياته كبيراً جداً قياساً الى عدد عمليات الفساد السياسي [12]، وحجم المبالغ المدفوعة على شكل رشوة مثلاً تكون اقل بكثير من المبالغ المدفوعة في حالة الفساد السياسي.

ج- الفساد الاقتصادي :- ويعبر عنه بالهدر الاقتصادي للموارد المادية والمالية للمجتمع ، وتتمثل الاثار المباشرة للفساد الاقتصادي بالهدر ، والغير مباشرة تتمثل بالخسائر الاقتصادية المحتملة التي كان من الممكن الحصول عليها عن طريق استغلال المبالغ التي تم هدرها [13].

فضلاً عن الفساد المالي ، والذي يقسم الى ، فساد محله المال العام ، وفساد محله اموال الموطنين ، و يتم التفريق بين فساد الموظفين الكبار والموظفين الصغار ، حيث يكون فساد الموظفين الكبار بمبالغ كبيرة من الاموال العامة ، وهو يقع غالباً فيما تجريه الدولة من مناقصات ومزايدات ، اما فساد الموظفين الصغار هو غالباً ما يقع بمبالغ صغيرة ويؤخذ من اموال المواطنين الخاصة وليس من اموال القطاع العام ، ويكون فساد الموظفين الكبار اكثر خطراً واثراً من فساد الموظفين الصغار، في حين يمتاز فساد الموظفين الصغار في كثرة عملياته وانتشاره السريع قياساً بفساد الموظفين الكبار[14] .

المبحث الثاني/ الاطار النظري للعلاقة بين الفساد والاستثمار:- ان للفساد اثاره السلبية على حجم ونوع الاستثمار في القطاع العام والخاص والاستثمار الاجنبي ، ويكمن ذلك من خلال الاتي :-

1- **اثر الفساد على الاستثمار العام** :-

يمكن توضيح الأثار السلبية للفساد على الاستثمار العام ، من خلال ان دفع الرشاوى للحصول على ترخيص استثماري يقلل من الحافز على الاستثمار وبالتالي يقليل من حجم الاستثمارات هذا من جانب . ومن الجانب الآخر عند وجود حالات فساد يتم تحويل الموارد العامة لأغراض الاستهلاك الخاص للسياسيين، مما سيخفض من حجم الموارد المخصصة لاغراض الاستثمارات العامة [15].

كما و يشوه الفساد عملية اتخاذ القرارات المرتبطة بالمشاريع الاستثمارية العامة ويؤدي إلى تشويه حجم وشكل ونوعية مشاريع القطاع العام. ومن المرجح أن يؤدي الفساد إلى زيادة عدد المشاريع المقرة في بلد ما و من ثم يتم تغيير تصميم هذه المشاريع عن طريق توسيع حجمها وتعقيدها، والنتيجة النهائية هي زيادة حصة الاستثمار العام من الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض متوسط إنتاجية ذلك الاستثمار الذي يخفض بدوره معدل النمو الاقتصادي للبلد.

---

[9]- عبد اللة محمد الجيوس ، الفساد ، مفهومه واسبابه وانواعه وسبل القضاء عليه – رؤية قرأنية ، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد ، مركز الدراسات و البحوث ، قسم الندوات واللقاءات العلمية ، الرياض ، 2003، ص18.

[10]- الموسوعة ويكبيديا ، المقال متاح على الموقع الالكتروني الاتي ar. Wikipedia. Org ، 2017 /10/28 .

[11]- طاهر الغالبي وصالح العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل، عمان، 2010، ص352.

[12]- رحيم حسن العكيلي ، مصدر سابق ، ص5.

[13]- يحيى غني النجار ، الاثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي ، ص1، البحث متاح في الموقع الالكتروني الاتي :- www. Iasj. Net .

[14]- رحيم حسن العكيلي ، مصدر سابق ، ص5 .

[15] - Bardhan, P., (1997), "Corruption and Development: A Review of Issues", Journal of Economic Literature 35 (3): 1320-1346

وان تقليل إنتاجية الاستثمار تحصل بسبب الفساد، فإن معدل العائد الذي نحصل عليه من تحليل الكلفة والعائد يتوقف على معياراختيارالمشاريع والنتائج المتحققة من هذه المشاريع[16]. وذلك لان العوائد من الاستثمارات العامة تنخفض بسبب ارتفاع معدلات الفساد.

2- اثر الفساد على الاستثمار الخاص:-

ان للفساد بكافة اشكاله وانواعه اثار سلبية على الاستثمار الخاص ، ويمكن توضيح ذلك من خلال، ان الفساد يرفع من التكاليف التشغيلية للمشاريع الخاصة ويخلق حالة عدم اليقين ويؤدي بالتالي إلى إعاقة الاستثمار[17].

وكما للفساد اثار سلبية ايضاً في حدوث فرصا للمكاسب غير المشروعة للشركات الخاصة مثل دفع "الرشاوى مقابل الحصول على العقود" والتي من المحتمل ان تكون هذه الشركات غير كفوءة. وفي الواقع أن هذه الشركات تدفع في كثير من البلدان النامية رشاوى للحكومة للحصول على عقود مربحة، والحصول على المواد الخام بأسعار مدعومة من الدولة، والحصول على الائتمان بأسعار فائدة أقل من السوق، والحصول على النقد الأجنبي النادر أو التواطؤ مع محصلي الضرائب للحد من المدفوعات الضريبية[18].

وان قضية دفع الرشاوى مقابل الحصول على العقود يمكن التعبير عنها "عندما تكون الحكومة مشتريا أو متعاقدا، قد تدفع شركة فاسدة مقابل أن تدرج في قائمة مقدمي العروض المؤهلين الى المسؤولون عن هيكلة مواصفات العطاءات بحيث يكون المورد الوحيد المؤهل ، أو أن يتم اختياره كمقاول فائز. وبمجرد اختياره، قد تدفع الفرصة لتحصيل أسعار مبالغ فيها أو لتخفيض الجودة [19]". وهكذا، فإن جميع الشركات التي تستفيد من الفساد قد توسع أنشطتها من خلال زيادة الاستثمارات[20]. وقد تكون هذه الاستثمارات غير كفوءة ، وبالتالي تخفيض الفرص الاستثمارية المتاحة امام المستثمرين الاكثر كفاءة مما يخفض من معدل النمو الاقتصادي ومؤشرات التنمية البشرية في البلد .

---

[16]- لمزيد من التفاصيل انظر :-

- Tanzi, V.- Davoodi, H., (1997), "Corruption, Public Investment, and Growth", IMF (International Monetary Fund) Working Paper, 139: 1-23.

- Tanzi, V.- Davoodi, H., (1998), "Roads to Nowhere: How Corruption in Public Investment Hurts Growth" , International Monetary Fund Economic Issues, 12: 1-12.

[17]- لمزيد من التفاصيل انظر الى :-

- Shleifer, A., & Vishny, R. (1993). Corruption. Quarterly Journal of Economics, 108 (3), 599-617.

- Wei, S. (1997). "Why is Corruption so much more Taxing than Tax? Arbitrariness Kills. NBER Working Paper 6255. Cambridge, MA.

- Campo, J. E., Lien, D., & Pradhan, S. (1999). The Impact of Corruption on Investment: Predictability Matters. World Development, 27 (6), 1059-1067.

[18] - لمزيد من التفاصيل انظر :-

- Courtney, C. (2002). Corruption in the Official Arms Trade. U.K Transparency International Policy Research Paper 001.

- Hall, D. (1999). Privatisation, Multinationals, and Corruption. Public Services International Research Unit (PSIRU) Report.

[19] - Rose_Ackerman, S. (1996). The Political Economy of Corruption: Causes and Consequences. Public Policy for Private Sector. World Bank Note,74.

[20] - Hellman et al. (2002) conclude that in highly-corrupt Transition countries, firms that engage in corrupt practices tend to grow substantially faster than other firms.

3- **اثر الفساد على الاستثمار الاجنبي** :-

ان اثر الفساد على الاستثمار الاجنبي يعتمد على مستويات الفساد. وقد قدم (كايتانو وكاليرو Caetano and Caleiro) دراسة في عام 2005 لأثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في 97 بلدا. وقد كشفت هذه الدراسة عن وجود مجموعتين منفصلتين من الدول : المجموعة الاولى تتضمن بلدان عالية في مستوى الفساد ، فيؤثر فيها الفساد تأثيراً سلبيا على الاستثمار الأجنبي المباشر، والمجموعة الأخرى تتألف من بلدان ذات مستوى منخفض من الفساد حيث يكون تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر أقل وضوحاً وتأثيراً بكثير[21] . لذلك يمكن القول ان هناك عتبة مقبولة للفساد (بمعنى عند هذه التعبة لم يصل الفساد الى حد تقويض الاستثمار الاجنبي) بعدها يصبح الفساد مضراً بالاستثمارات الاجنبية ، لذلك ان اي اجراءات متخذة من قبل الدولة والتي من شأنها تخفيض معدلات الفساد ستؤثر حتماً بشكل ايجابي في زيادة تدفق حجم الاستثمارات الاجنبية .

و ان الاختلاف في مستويات الفساد واثاره على المستثمرين المحليين والبلدان المضيفة للاستثمار الاجنبي ، يمكن القول أن التشابه في ان الفساد يؤثر تأثيراً إيجابياً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، ويعني ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر الناشئ عن الاقتصادات الأكثر فسادا وموجها نحو اقتصادات أقل فسادا ، أقل تقييدا من الاستثمار الأجنبي المباشر المماثل المتدفق من البلدان الأقل فسادا. ومن المحتمل أن هذا النوع من الفساد يتسبب في وجود نمط محدد في التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد يفسر السبب في فشل الاستثمار الأجنبي المباشر بوجه عام في المساعدة على تحسين الأسواق الفاسدة[22]. و لذلك ان للتميز بين اثر الفساد على المستثمرين الأجانب و المستثمرين المحليين ، فمن الممكن أن يكون للفساد أثرا سلبيا أقوى على الاستثمار الأجنبي المباشر من الاستثمار المحلي في البلد المضيف[23].

و بالنتجية ان الفساد يخفض من حجم المنتجات المحلية و الاستثمار الاجنبي ، لذلك فان الاجراءات المتبعة من قبل الحكومة لتخفيض الفساد من شأنها ان تفسح المجال الى المستثمرين الكفؤيين الغير قادرين على دفع العمولات والرشاوي من القيام بمشاريعهم الاستثمارية مما يؤدي الى زيادة حجم الاستثمارات المحلية للقطاع الخاص وزيادة حجم الناتج المحلي الاجمالي هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فان هذا الاجراء يفسح المجال اكثر لدخول الاستثمارات الاجنبية الكفوؤة ، وبالتالي زيادة امكانية الاقتصاد المحلي في زيادة الناتج من خلال الاستفادة من مزايا الاستثمارات الاجنبية .

المبحث الثالث/ واقع الفساد في العراق :-

ان مؤشر مدركات الفساد الصادر من قبل منظمة الشفافية الدولية ، والذي يعد المؤشر الاكثر اهمية في تحليل الفساد . وتعتمد منظمة الشفافية الدولية على البيانات المتوفرة من قبل المؤسسات الدولية كالبنك الدولي ، فضلا عن بيانات المؤسسات المحلية كالبنوك مثلاً ، وكذلك اراء الافراد من خلال توجيه الاسئلة لهم . و يختص مؤشر مدركات الفساد بالفساد السياسي والاداري الخاص بالقطاع العام . لذلك عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه اساءة استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة [24]. ويشمل هذا المؤشر كافة اشكال الفساد الاداري والسياسي كالرشوة والاختلاس والتزوير ، والمحسوبية وغيرها . ولا يميز هذا المؤشر بين الفساد السياسي والاداري او بين الفساد الكبير والفساد الصغير[25].

---

[21] - **Caetano, J.M.M. and A Caleiro (2005), Corruption and Foreign Direct Investment, What kind of relationship is there? Economics Working Papers, University of Évora, Department of Economics**

[22] - **Habib, M. and L. Zurawicki (2002), Corruption and Foreign Direct Investment, Journal of International Business Studies (JIBS), 33: 291-308.**

[23] -**Habib, M. and L. Zurawicki (2001), Country-Level Investments and the Effect of Corruption: Some Empirical Evidence, International Business Review, 10: 687-700.**

[24] - **Transparency international , corruption perception index, corruption around the world in 2013.**

[25]- علي عبد القادر علي ، مؤشرات قياس الفساد الاداري ، المعهد العربي للتخطيط ، 2008، المجلد 7 ، العدد 70 ، ص6.

يعتمد مؤشر مدركات الفساد في الدول على مقياس يعتمد على (13) معيارا موحداً لجميع دول العالم. و يحدد المقياس درجة (0- 10) حيث تمثل درجة (10) أعلى نزاهة في الدول ، وتمثل الدرجة (0) بوصفها الاكثر فسادا. ويعتمد التقرير الخاص بمؤشر مدركات الفساد على تسلسل الدول من الاقل فساداً الى الاكثر فساداً[26] . وسنحلل هنا قيمة مؤشر مدركات الفساد في العراق ، وموقع العراق بين دول العالم في هذا المؤشر .

جدول (1)

مؤشر مدركات الفساد في العراق للمدة 2003- 2016

السنوات	تسلسل العراق	تسلسل دول العالم	درجة المؤشر
2003	113	130	2.2
2004	129	145	2.1
2005	137	159	2.2
2006	160	164	1.9
2007	178	179	1.5
2008	178	180	1.3
2009	176	180	1.5
2010	175	178	1.5
2011	175	182	1.8
2012	169	174	1.8
2013	171	175	1.6
2014	170	174	1.6
2015	161	167	1.6
2016	166	176	1.7

Source:- Transparency international , corruption perception index,2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016.

دخل العراق في تقرير مؤشر مدركات الفساد في عام 2003 ، لذلك لم تتوفر قيمة هذا المؤشر في العراق قبل العام المذكور .

نلاحظ من الجدول (1) ان درجة المؤشر طيلة مدة الدراسة تتروح بين (1.3- 2.2) وهي قريبة جدا من(الصفر) وبعيدة جداً عن(10) مما يؤكد وجود فساد سياسي وادري مرتفع في العراق وذلك بسبب بيئة العراق السياسية غير المستقرة وعدم الشفافية والبيروقراطية الحكومية ، فضلا عن اسباب قانونية وعقابية ناتجة عن الغموض في بعض القوانين او تضاربها احياناً. اما لتسلسل العراق بالنسبة لدول العالم فمنظمة الشفافية الدولية تستخدم التسلسل التنازلي ابتداءً من الدول الاقل فساداً وصولاً الى الدول الاكثر فساداً ، لذلك يعد العراق في اخر القائمة وفق مؤشر مدركات الفساد مما يؤكد وجود مشكلة خطيرة وهي ارتفاع الفساد الاداري والسياسي في العراق في القطاع العام مما يعني الاضرار وهدر للموارد الاقتصادية للبلد وكذلك الاثر السلبي على حجم ونوعية الاستثمارات وبالتالي الاضرار بمعدلات النمو الاقتصادي . والشكل الاتي يوضح مؤشر مدركات الفساد في العراق.

[26]- حسن كريم عاتي ، العراق في مؤشر مدركات الفساد في تقارير منظمة الشفافية الدولية ، اضواء ومعالجات ، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، العدد السادس ، ص71، متاح على الموقع الالكتروني الاتي :- www.nazaha.iq

شكل (1) درجة مؤشر مدركات الفساد في العراق للمدة 2003- 2016

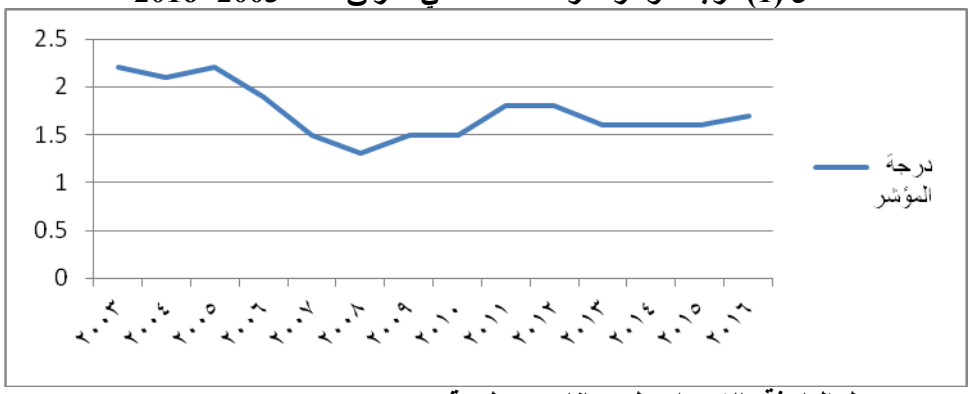

المصدر :- من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول رقم (1) .

المبحث الرابع /اثر الفساد على الاستثمار في العراق

:- ان للفساد اثار سلبية كبيرة على معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي ، من خلال تخفيض الاستثمار المحلي العام والخاص ، والاستثمار الاجنبي ، ويمكن توضيح هذه الاثار من خلال الأتي :-

1- **اثر الفساد على الاستثمار العام في العراق** :-

ساهم الفساد بشكل فعال في تضخيم الانفاق الاستثماري العام وتعقيد عملياته في العراق ، ولكن فعلياً اكثر المشاريع الاستثمارية التي اقرت بالموازنات الاتحادية لم تنفذ او نفذ جزء بسيط منها وتوقف العمل بها هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى انخفاض مؤشر مدركات الفساد يؤكد ارتفاع معدلات الرشوة والاختلاس والتزوير مما يجعل النسبة الاكبر من الانفاق العام يوجه الى استهلاك فئات معينة ، مما يؤثر سلباً على كم ونوعية المشاريع الاستثمارية العامة في العراق . والجدول الأتي يوضح العلاقة بين نسبة الانفاق الاستثماري من اجمالي الانفاق العام في العراق ودرجة مؤشر مدركات الفساد .

جدول (2)

العلاقة بين نسبة (الانفاق الاستثماري / اجمالي الانفاق العام) % و درجة مؤشر مدركات الفساد في العراق للمدة 2003-2016

السنوات	نسبة (اجمالي الانفاق الاستثماري / اجمالي الانفاق العام) %	درجة مؤشر مدركات الفساد
2003	20.25	2.2
2004	15.19	2.1
2005	3.20	2.2
2006	1.68	1.9
2007	1.10	1.5
2008	8.76	1.3
2009	10.54	1.5
2010	2.26	1.5
2011	22.7	1.8
2012	27.91	1.8
2013	43.00	1.6
2014	41.00	1.6
2015	36.12	1.6
2016	24.31	1.7

المصدر :- من عمل الباحثة بالاعتماد على ، صندوق النقد العربي ، نشرات الاحصاءات الاقتصادية للاعوام 2003 – 2015، متاح على الموقع الالكتروني www.amf.org.ae ، اما عام 2016، وزارة المالية ، الموزانة الاتحادية لجمهورية العراق ، قانون الموازنة الاتحادية.

شكل (2)
العلاقة بين نسبة (الانفاق الاستثماري / اجمالي الانفاق العام)% ودرجة مؤشر مدركات الفساد في العراق للمدة (2003- 2016)

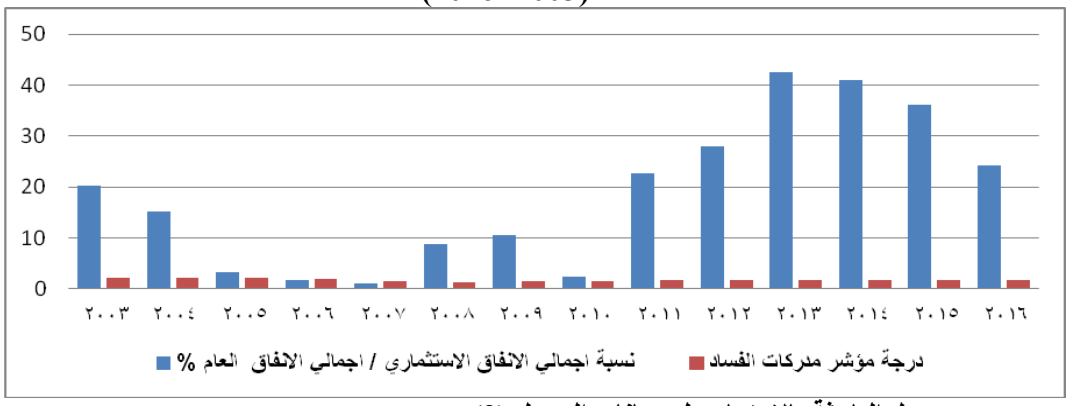

المصدر :- من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (2) .

نلاحظ من الشكل (2) ان في الاعوام التي شهدت تحسن في مؤشر مدركات الفساد في العراق بالمقارنة مع السنوات الاخرى طيلة مدة الدراسة (هي الاعوام 2003، 2004 ، 2005) وان اعلى درجة مؤشر مدركات الفساد شهدها العراق في الاعوام (2003، 2005) حيث بلغت (2.2) ، في حين بلغ اعلى انفاق الاستثماري كنسبة من الانفاق العام (20.25)% في عام 2003 ولم يشهد العراق في نفس العام مشاريع استثمارية تذكر بل بالعكس كان هناك هدم وتدمير للمشاريع العامة للبلد بفعل الحرب ، ولكن تم تخطيطها و تضخيم مشاريع استثمارية عامة يمكن القول عنها وهمية لانها لم تنفذ وهذا مما يؤكد الاثر الواضح للفساد على الاستثمار العام . وفي السنوات التي شهدت انخفاض في مؤشر مدركات الفساد والذي يشير الى اكثر فساداً كان هناك ارتفاع في نسبة الانفاق الاستثماري الى اجمالي الانفاق العام % وهي الاعوام (2013، 2014، 2015) وهذا ما يثبت الاثار الكبيرة للفساد في تضخيم المشاريع الاستثمارية وزيادة تكاليفها مما يزيد من حجم اشكال الفساد كالرشوة والابتزاز....الخ ، وبالفعل هناك العديد من المشاريع الاستثمارية العامة اقرت بالموازنة الاتحادية اما انها لم تنفذ او لم تكتمل عملية الانجاز ، فضلاً عن تأثير الفساد على كفاءة المشاريع الاستثمارية للقطاع العام فالعديد من المشاريع الاستثمارية نفذت بكفاءة قليلة، كما ان في عام 2014 شهد العراق في نفس العام مشاكل و اضطرابات سياسية جعلت تخصيص النسبة الاكبر من الانفاق العام لاغراض الانفاق التشغيلي .

اما في عام 2008 فقد بلغ مؤشر مدركات الفساد اقل درجة (هي 1.3) مما يدل على وجود فساد عالي جدا فهي قريبة جدا من الصفر ، في حين في نفس السنة بلغت نسبة الانفاق الاستثماري / الانفاق العام % 8.76 وهي نسبة منخفضة في حين شهد العام 2008 تحسن في كافة المؤشرات الاقتصادية للبلد من حيث حدوث فائض في الموازنة العامة للدولة ناتج عن ارتفاع في اسعار النفط ، ومن ناحية ثانية انخفاض في معدلات التضخم ، لذلك كان من المفترض ان تزداد المشاريع الاستثمارية العامة في العراق ولكن كان الفساد العائق الاهم والذي ساهم في اقرار وتضخيم العديد من المشاريع الاستثمارية العامة ولكن ارتفاع مؤشر الفساد حال دون تنفيذها .

2- **اثر الفساد على الاستثمار الخاص في العراق** :-

ان للفساد اثار سلبية واضحة على الاستثمار الخاص من خلال دفع الرشاوي من قبل المستثمرين للحصول على العقود والمناقصات وقد تكون هذه المشاريع غير كفوءة مما يخفض من كفاءة الاستثمار هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى يساهم الفساد في تخفيض حجم الاستثمار الخاص من خلال ان المستثمرين الغير القادرين على دفع الرشاوي فهم غير قادرين ايضاً على الحصول على المناقصات والعقود ، كما يساهم الفساد في زيادة النفقات التشغيلية وبالتالي زيادة التكاليف للمشاريع الخاصة ، وكذلك يزيد من حالة عدم التأكد واليقين بالمستقبل . ولتوضح هذه الاثار السلبية للفساد على الاستثمار الخاص من خلال اجمالي تكوين راس المال الثابت للقطاع الخاص .

جدول (3)
العلاقة بين اجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص ودرجة مؤشر مدركات الفساد في العراق للمدة (2003 -2004)

السنوات	اجمالي تكوين راس المال الثابت للقطاع الخاص (تريليون دينار)	درجة مؤشر مدركات الفساد
2003	0.25	2.2
2004	0.38	2.1
2005	0.44	2.2
2006	0.9	1.9
2007	0.67	1.5
2008	0.79	1.3
2009	1.45	1.5
2010	2.08	1.5
2011	3.24	1.8
2012	2.25	1.8
2013	2.60	1.6
2014	2.11	1.6
2015	1.95	1.6
2016	1.86	1.7

المصدر :- البنك الدولي ، مؤشرات الاقتصاد والنمو ، متاح على المرقع الالكتروني الاتي :-
www.albankaldwli Org..

شكل (3)
العلاقة بين اجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص ومؤشر مدركات الفساد في العراق للمدة (2003 -2016)

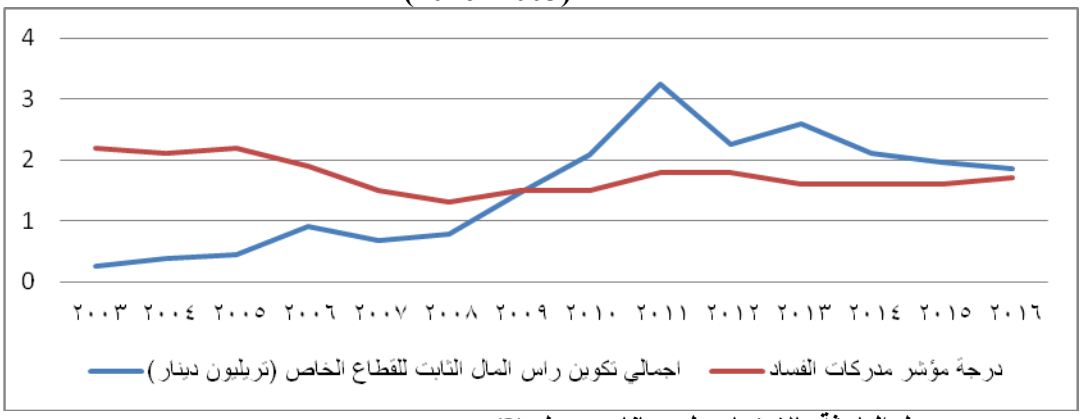

المصدر :- من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (3) .

نلاحظ من الجدول (3) الاثر السلبي الكبير والواضح لانخفاض مؤشر مدركات الفساد والذي يدل على ارتفاع الفساد في العراق على اجمالي تكوين راس المال الثابت للقطاع الخاص فاعلى قيمة وصلت الى 3.24 وذلك في عام 2011 حيث ظهر في هذه السنة تحسناً في مؤشر مدركات الفساد عن العام السابق فبلغ قيمة المؤشر 1.8 في حين بلغ درجة المؤشر 1.5 في عام 2010 .ثم انخفضت درجة مؤشر مدركات الفساد الى 1.6 في الاعوام 2013، 2014 ، 2015 مما اثر بشكل واضح في انخفاض اجمالي تكوين راس المال الثابت للقطاع الخاص فبلغ (2.60. 2.11، 1.95) على التوالي .

مما سبق نلاحظ ان انخفاض مؤشر مدركات الفساد في العراق كان له اثار سلبية واضحة على الاستثمار الخاص المعبر عنه باجمالي تكوين راس المال الثابت للقطاع الخاص من خلال توفير بيئة غير ملائمة للاستثمار في المشاريع الخاصة وذلك عن طريق زيادة حالة عدم اليقين والتاكد في المستقبل من جهة وزيادة مستوى التكاليف من جهة اخرى، فضلا عن صعوبة حصول المستثمرين الاكثر كفاءة على تسهيلات للقيام بمشاريعهم بسبب عدم قدرتهم على دفع الرشاوي مما يخفض من الكفاءة الاستثمارية ، وكذلك عدم قدرتهم على دفع رشاوى الى الهيئات الضريبية من اجل تخفيض مبلغ الضرائب .

ولتوضيح اثر الفساد على الاستثمار المحلي الخاص والعام من خلال الجدول الاتي :-

جدول (4)

العلاقة بين نسبة (الاستثمار المحلي/ الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية) % ودرجة مؤشر مدركات الفساد في العراق للمدة 2003- 2016

السنوات	اجمالي الاستثمار المحلي (مليون دينار)	نسبة (مساهمة الاستثمار المحلي/ الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية) %	درجة مؤشر مدركات الفساد
2003	-6848830	-2.3	2.2
2004	9005770	1.6	2.1
2005	16291600	2.21	2.2
2006	18082900	1.8	1.9
2007	10411900	0.93	1.5
2008	23843000	1.5	1.3
2009	14757300	1.12	1.5
2010	25716200	1.5	1.5
2011	33710200	1.5	1.8
2012	39016000	1.5	1.8
2013	49335000	1.8	1.6
2014	47500986	1.8	1.6
2015	44566562	1.9	1.6
2016	31911859	1.6	1.7

المصدر :- من عمل الباحثة بالاعتماد على ، صندوق النقد العربي ، نشرات الاحصاءات الاقتصادية للاعوام 2003- 2016 متاح على الموقع الالكتروني الاتي :- www.amf .. Org. ae

شكل (4) العلاقة بين نسبة (الأستثمار المحلي / الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الجارية) % ومؤشر مدركات الفساد في العراق للمدة (2003- 2016)

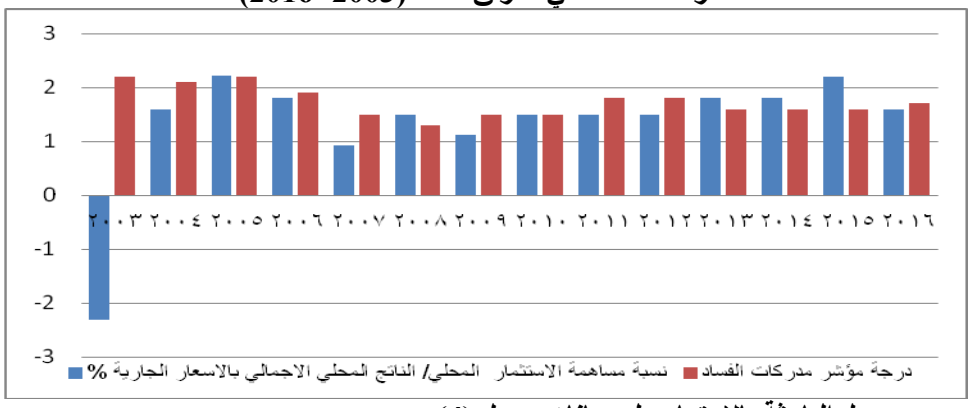

المصدر :- من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (4) .

نلاحظ من الجدول (4) انخفاض واضح لنسبة (الاستثمار المحلي / الناتج المحلي الاجمالي) % طيلة مدة الدراسة بالتزامن مع انخفاض مؤشر مدركات الفساد مما يشير الى الاثر السلبي الواضح للفساد في تقويض الاستثمار بشقيه العام والخاص ، ففي احسن الاحوال بلغت نسبة مساهمة الاستثمار المحلي / الناتج المحلي الاجمالي 2.2% في عام 2005 عندما بلغ مؤشر مدركات الفساد اعلى درجة 2.2 ، وذلك بسبب ان الفساد يجعل بيئة الاستثمار غير مستقرة ، ويرفع من التكاليف التشغيلية للاستثمار، ويخفض من الكفاءة الاستثمارية . لذلك نستطيع القول ان اي اجراء متبع من قبل الحكومة لتقليل الفساد ستساهم في رفع نسبة (الاستثمار المحلي / الناتج المحلي الاجمالي) % وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي .

3- **اثر الفساد على الاستثمار الاجنبي في العراق** :-

يعد العراق من البلدان ذات المستويات المرتفعة من الفساد والتي تظهر من خلال الانخفاض الشديد في مؤشر مدركات الفساد ، والذي حتما سوف يؤثر بشكل سلبي على تدفق الاستثمارات الاجنبية الى داخل البلد ويظهر ذلك من خلال الجدول الاتي :-

جدول (5) العلاقة بين نسبة (الاستثمار الاجنبي / الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية) % و مؤشر مدركات الفساد في العراق للمدة 2003- 2016

السنوات	حجم التدفق المالي للاستثمار الاجنبي المباشر (مليون دينار)	نسبة الاستثمار الاجنبي / الناتج المحلي الاجمالي %	درجة مؤشر مدركات الفساد
2003	5000000	0.016	2.2
2004	30000000	0.05	2.1
2005	51530000	0.07	2.2
2006	38300000	0.04	1.9
2007	971800000	0.87	1.5
2008	1855700000	1.1	1.3
2009	1598300000	1.2	1.5
2010	1396200000	0.86	1.5
2011	2082000000	0.95	1.8
2012	3400000000	1.3	1.8
2013	5131200000	1.8	1.6
2014	4781800000	1.7	1.6
2015	3320000000	1.6	1.6
2016	3040000000	1.59	1.7

المصدر :- من عمل الباحثة بالاعتماد على احصائيات البنك المركزي العراقي ، التقارير الاقتصادية للاعوام 2003-2016.

شكل (5) العلاقة بين نسبة (الاستثمار الاجنبي / الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية)% ومؤشر مدركات الفساد في العراق للمدة (2003- 2016)

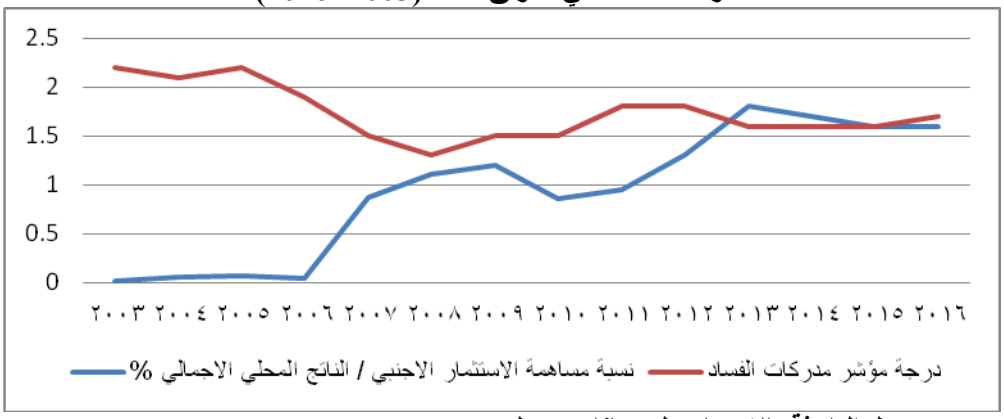

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (5) .

نلاحظ من الجدول (5) الانخفاض الكبير لنسبة مساهمة الاستثمار الاجنبي في الناتج المحلي الاجمالي % طيلة مدة الدراسة مع تزامن الانخفاض الواضح لمؤشر مدركات الفساد مما يثبت الاثر السلبي للفساد على تدفق الاستثمارات الاجنبية الى الداخل .

لذلك فاي تحسن في مؤشر مدركات الفساد سيوفر بيئة ملائمة لتدفق الاستثمار الاجنبي الى البلاد ففي الاعوام 2003، 2004 ، 2005 ، والتي شهدت تحسن في مؤشر مدركات الفساد حيث بلغت درجة المؤشر 2.2، 2.1، 2.2 على التوالي ، زاد تدفق الاستثمار الاجنبي من 5 مليادينار، الى 30 مليادينار، ثم الى 5153 مليار دينارعلى التوالي وكان ذلك بمعدل زيادة 500% في عام 2004 و 71% في عام 2005 ، وايضاً ازداد نسبة مساهمة الاستثمار الاجنبي / الناتج المحلي الاجمالي % من 0.016 الى 0.05 ثم الى 0.07 .

اما في عام 2008 فقد حدث تحسن بالمتغيرات الاقتصادية وبالظروف الامنية والسياسية مما شجع على زيادة حجم الاستثمار الاجنبي الداخل للعراق هذا من جانب ، ومن جانب حدث ارتفاع في اسعار النفط واقرار موازنة انفجارية يزداد معها حجم الفساد السياسي والاداري للقطاع العام مما اثر بشكل سلبي على مؤشر مدركات الفساد في العراق . وعندما حدث تحسن نسبي مقارنة بالسنة السابقة في مؤشر مدركات الفساد فبلغت درجته 1.5 في عام 2009 ظهر تحسن ايضاً في تدفق الاستثمارات الاجنبية الى العراق فبلغت نسبة مساهمة الاستثمار الاجنبي / الناتج المحلي الاجمالي في نفس العام 1.2% .

وفي الاعوام 2013، 2014، 2015 نلاحظ انخفاض واضح في مؤشر مدركات الفساد بالمقارنة مع السنة السابقة فكانت درجته (1.6) طيلة هذه السنوات مما اثر بشكل سلبي على تدفق الاستثمارات الاجنبية فأنخفت نسبة مساهمة الاستثمار الاجنبي / الناتج المحلي الاجمالي % من 1.8% الى 1.7 % ثم الى 1.6% ، وذلك لان مؤشر مدركات الفساد منخفض جدا مما يؤثر بشكل سلبي على الاستثمارات الاجنبية المتدفقة ، وفي عام 2016 ظهر تحسن بسيط في مؤشر مدركات الفساد لكنه ما زال منخفض فبلغ درجة المؤشر 1.7 لذلك لم تساهم هذه الزيادة المتواضعة جداً في زيادة نسبة مساهمة الاستثمار الاجنبي / الناتج المحلي الاجمالي %.

المبحث الخامس/ التحليل القياسي للبحث :-

تتضمن هذه الفقرة من البحث تقدير آثر الفساد على الاستثمار المحلي والاجنبي في العراق بأستخدام أنموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع Autoregressive Distributed Lag Model ARDL، بالاضافة الى اجراء الاختبارات الاساسية لغرض التحقق من سلامة الانموذج المقدر مثل اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك بواسطة F-bound test ومن ثم استقرار الانموذج المقدر.

ولغرض قياس اثر الفساد على الاستثمار المحلي والاجنبي سيتم تقدير المعادلتين الأتيتين:

di=f(crp)

fi= f(crp)

حيث ان :

Crp تمثل الفساد corruption

di نسبة الاستثمار المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي الجاري

fi نسبة الاستثمار الاجنبي الى الناتج المحلي الاجمالي الجاري

و أن صغر حجم المشاهدات جعلنا نقوم بتحويل البيانات السنوية الى بيانات فصلية باستخدام طريقة المعادلة التربيعية متعددة الحدود Quadratic Polynomial من خلال البرنامج Eviews9، حيث ان هذه الطريقة تعد من افضل الطرق في تحويل البيانات السنوية الى فصلية لاسيما عندما تكون السلسلة الزمنية صغيرة بالاضافة عدم حذف اي قيمة من قيم السلسلة الزمنية في حين ان بعض الطرق المستخدمة في تحويل البيانات السنوية الى فصلية لا تعطي قيم لبعض السنوات لاسيما الاخيرة او الاولى، ومن هذه الطرق (Linear, Cubic, chow-lin, litterman, and others)

1- اختبارات جذر الوحدة :-

سيتم اختبار سكون المتغيرات باستخدام اختبارين هما ديكي- فولر الموسع ، وفيليبس- بيرون، وذلك للتأكد من سلامة المتغيرات المستعملة في التحليل اي انها مستقرة ام غير مستقرة بمعنى اخر لها نفس درجة التكامل ، وان نتائج الاختبارين موضحة بالجدول (6) والتي تشير الى ان متغيري الفساد ونسبة الاستثمار الاجنبي الى الناتج المحلي الاجمالي % ساكنين عند الفرق الاول في حين ان المتغير نسبة الاستثمار المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي % ساكن عند المستوى. وان من الضروري استعمال انموذج ARDL وذلك لان احد متغيرات الانموذج مستقر عند المستوى (نسبة الاستثمار المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي %) اي انه متكامل من الدرجة صفر (0) I، في حين ان متغيرات الانموذج الاخرى مستقرة بعد اخذ الفرق الاول اي انها متكاملة من الدرجة الاولى (1) I، وان أنموذج ARDL يستطيع تقدير العلاقة بين المتغيرات بغض النظر عن درجة التكامل بشرط أن لا تكون متكاملة من الدرجة الثانية .

الجدول (6) نتائج اختبارات جذر الوحدة

المتغير	طريقة ديكي- فولر الموسع						طريقة فيليبس- بيرون					
	المستوى			الفرق الاول			المستوى			الفرق الاول		
	حد ثابت	حد ثابت واتجاه	بدون	حد ثابت	حد ثابت واتجاه	بدون	حد ثابت	حد ثابت واتجاه	بدون	حد ثابت	حد ثابت واتجاه	بدون
crp	0.2420	0.6736	0.4659	0.0211	0.0597	0.0014	0.26	0.82	0.26	0.01	0.04	0.00
di	0.0005	0.0035	0.0900	-	-	-	0.00	0.00	0.01	-	-	-
Fi	0.5739	0.2661	0.7076	0.0092	0.0405	0.0010	0.68	0.64	0.82	0.00	0.02	0.00

المصدر :- من عمل الباحثة بأستعمال البرنامج Eviews 9 .

2- **تقدير العلاقة بين الفساد والاستثمار المحلي**:-

تتضمن هذه الفقرة تقدير العلاقة بين الفساد ونسبة الاستثمار المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي % باستخدام انموذج ARDL، وقبل تقدير هذا الانموذج فانه سيتم اختبار التكامل المشترك بطريقة اختبار الحدود F-bounds الملائمة مع نماذج الانحدار الذاتي اكثر من الطرق الاخرى المعروفة، وان نتائج اختبار الحدود الموضحة في الجدول (7) تكشف وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين الفساد والاستثمار في العراق وهذا مما يؤكد الاثر السلبي الواضح للفساد على الاستثمار، طالما ان قيمة F المحتسبة البالغة (9.31) اكبر من القيم الجدولية العليا و الدنيا عند مستوى معنوية 5% ، وهذا يشجع الاستمرار بالتحليل.

جدول (7)

نتائج أختبار الحدود F للتكامل المشترك

Test Statistic	Value	K
F-statistic	9.31	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	5.59	6.26
5%	6.56	7.3
2.5%	7.46	8.27
1%	8.74	9.63

المصدر :- من عمل الباحثة بأستعمال البرنامج Eviews 9 .

كما يشير الجدول (8) الى وجود علاقة عكسية قصيرة الاجل بين الفساد ونسبة الاستثمار المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي وحسب ما يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، اي ان زيادة الفساد بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى أنخفاض نسبة الاستثمار المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (1.39%) .

من ناحية اخرى فان النتائج في الجدول (8) تبين انه يوجد علاقة طويلة الاجل بين متغيري البحث بدلالة معنوية معامل تصحيح الخطأ ((CointEq(-1)) و الذي يشير الى وجود تكيفات بطيئة نسبياً، اي ان ما نسبته (13%) من الاختلالات قصيرة الاجل في السنة السابقة تم تصحيحها في المدة الحالية باتجاه العلاقة التوازنية طويلة الاجل .

جدول (8) نتائج تقدير العلاقة القصيرة والطويلة الاجل بين متغيري الفساد ونسبة الاستثمار المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي %

نتائج العلاقة قصيرة الاجل				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(di(-1))	0.47	0.11	3.93	0.00
D(di(-2))	0.16	0.10	1.62	0.11
D(crp)	-1.39	0.42	-3.32	0.00
D(crp(-1))	1.06	0.40	2.66	0.01
D(TREND)	0.001	0.001	1.01	0.31
CointEq(-1)	-0.13	0.03	-3.63	0.00
نتائج العلاقة طويلة الاجل				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
crp	-0.19	0.68	-0.28	0.77
C	1.51	1.24	1.22	0.22
TREND	0.01	0.009	1.03	0.30

المصدر :- من عمل الباحثة باستعمال برنامج Eviews 9 .

Selected Model: ARDL(3, 2)

3- **تقدير العلاقة بين الفساد والاستثمار الاجنبي**:-

تتضمن هذه الفقرة قياس العلاقة بين الفساد ونسبة الاستثمار الاجنبي الى الناتج المحلي الاجمالي%، بناءاً على نتائج اختبارات جذر الوحدة المذكورة في الجدول (6) سيتم قياس العلاقة التوازنية بين المتغيرين المذكورين بواسطة اختبار الحدود F-bounds، حيث تشير النتائج في الجدول (9) الى ان قيمة F المحتسبة معنوية عند مستوى (5%) مما يشير الى وجود تكامل مشترك بين المتغيرين.

جدول (9)

نتائج أختبار الحدود F للتكامل المشترك

Test Statistic	Value	K
F-statistic	8.12	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	5.59	6.26
5%	6.56	7.3
2.5%	7.46	8.27
1%	8.74	9.63

المصدر :- من عمل الباحثة بأستعمال البرنامج Eviews 9 .

ومن ناحية اخرى تشير نتائج الجدول (10) الى وجود تأثير قصير الاجل للفساد في العراق على الاستثمار الاجنبي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي %، حيث تشير النتائج الى وجود علاقة عكسية وكما متوقع ومعنوية احصائياً في الوقت نفسه اي ان زيادة الفساد بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض نسبة الاستثمار الاجنبي الى الناتج المحلي الاجمالي% بمعدل (13%).

من ناحية اخرى فان النتائج في الجدول (10) تبين انه يوجد علاقة طويلة الاجل بين متغيري البحث بدلالة معنوية معامل تصحيح الخطأ (CointEq(-1)) و الذي يشير الى وجود تكيفات مرتفعة نسبياً، اي ان ما نسبته (21%) من الاختلالات قصيرة الاجل في السنة السابقة تم تصحيحها في المدة الحالية باتجاه العلاقة التوازنية طويلة الاجل.

كما و يشير الجدول (10) الى وجود تأثير في الاجل الطويل للفساد على الاستثمار الاجنبي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في العراق، اي ان زيادة الفساد بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض نسبة الاستثمار الاجنبي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (61%).

جدول (10) نتائج تقدير العلاقة القصيرة والطويلة الاجل بين متغيري الفساد ونسبة الاستثمار الاجنبي الى الناتج المحلي الاجمالي%

نتائج العلاقة قصيرة الاجل				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(fi(-1))	0.49	0.12	3.97	0.00
D(fi(-2))	0.29	0.13	2.17	0.03
D(crp)	-0.13	0.05	-2.39	0.02
D(TREND)	0.006	0.001	3.69	0.00
CointEq(-1)	-0.21	0.05	-4.1	0.00
نتائج العلاقة طويلة الاجل				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
crp	-0.61	0.19	-3.127142	0.00
C	1.12	0.39	2.85	0.00
TREND	0.03	0.003	9.83	0.00

المصدر :- من عمل الباحثة باستعمال برنامج Eviews 9 .

الاستنتاجات :-

1- انخفاض مؤشر مدركات الفساد في العراق مما يؤكد ارتفاع الفساد السياسي والاداري للقطاع العام في العراق .
2- ساهم الفساد في تخفيض حجم وكفاءة الاستثمار المحلي من خلال توفير بيئة غير ملائمة لجذب الاستثمارات المحلية الناتجة عن حالة عدم اليقين والتأكد بالمستقبل .
3- ساهم الفساد بشكل واضح في تخفيض الاستثمارات الاجنبية المتدفقة الى داخل العراق من خلال ان الفساد يؤدي الى فرض دفع الرشاوي والعمولات على الشركات الداخلة لاغراض الاستثمار مما اثر بشكل سلبي على حجم وكفاءة الاستثمارات المتدفقة الى الداخل .
4- تشير نتائج التحليل القياسي الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين الفساد ونسبة الاستثمار المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي ، ووجود علاقة قصيرة وطويلة الاجل بين الفساد و نسبة الاستثمار الاجنبي الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق .

التوصيات :-

1- من الضروري اتباع وسائل رادعة للتقليل من اثر الفساد على كافة المتغيرات الاقتصادية بشكل عام ، وعلى الاستثمار المحلي والاجنبي في العراق بشكل خاص، من خلال التأكيد على مبدأ الشفافية ، وتقليص دور القطاع العام ، وتبسيط وسائل انجاز المعاملات ، واشاعة ثقافة النزاهة ، وسن القوانين الرادعة للفساد ومتابعة تنفيذها ،وغيرها من الاساليب .
2- زيادة نسبة مما مخصص للموازنة الاتحادية للاستثمار العام ، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار وذلك من اجل تحقيق الاستغلال الامثل للموارد المادية والبشرية ، ورفع الطاقة الانتاجية للبلد ، وزيادة نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي من خلال زيادة ما مخصص من نفقات استثمارية الى القطاعات الاقتصادية الاخرى .
3- ضرورة تشجيع الاستثمار الاجنبي للاستفادة من مزايا الاستثمار الاجنبي في توفير السلع الراسمالية الغير المنتجة في داخل البلد ، وتوفير تكنلوجيا متطورة ، وتوفير فرص العمل وتقليل البطالة ، وحصول البلد على العملات الصعبة ، وزيادة الصادرات، وغيرها من المزايا .

المصادر :-

المصادر العربية :-

1- احصائيات البنك المركزي العراقي ، التقارير الاقتصادية للاعوام 2003- 2016.
2- البنك الدولي ،مؤشرات الاقتصاد والنمو، متاح على المرقع الالكتروني الاتي :- www.albankaldwli . Org.
3- الموسوعة ويكيبيديا ، المقال متاح على الموقع الالكتروني الاتي ar. Wikipedia. Org
4- جاسم محمد الذهبي ، الفساد الاداري في العراق وتكلفته الاقتصادية والاجتماعية ، مقال متاح على الموقع الالكتروني www.berc-iraq.com .
5- حسن كريم عاتي ، العراق في مؤشر مدركات الفساد في تقارير منظمة الشفافية الدولية ، اضواء ومعالجات ، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، العدد السادس ، متاح على الموقع الالكتروني الاتي :- www.nazaha.iq.
6- رحيم حسن العكيلي، الفساد ، تعريفه وأسبابه وآثاره ووسائل مكافحته. بحث متاح على الموقع الالكتروني الاتي:- www.nazaha.iq
7- صندوق النقد العربي ، نشرات الاحصاءات الاقتصادية للاعوام 2003 – 2015، متاح على الموقع الالكتروني www.amf.org.ae .
8- طاهر الغالبي وصالح العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل، عمان، 2010.

9- عبد اللة محمد الجيوس ، الفساد ، مفهومه واسبابه وانواعه وسبل القضاء عليه – رؤية قرأنية ، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد ، مركز الدراسات و البحوث ، قسم الندوات واللقاءات العلمية ، الرياض ، 2003.
10- علي عبد القادر علي ، مؤشرات قياس الفساد الاداري ، المعهد العربي للتخطيط ، 2008، المجلد 7 ، العدد 70 .
11- ما هية الفساد ، هيئة النزاهة ، ص2، بحث متاح على الموقع الالكتروني الأتي :- www.nazaha.iq .
- وزارة المالية ، الموزانة الاتحادية لجمهورية العراق ، قانون الموازنة الاتحادية.
- يحيى غني النجار ، الاثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي ، البحث متاح في الموقع الالكتروني الاتي :- www. Iasj. Ne.

المصادر الاجنبية :-

[1] - Rose_Ackerman, S. (1996). The Political Economy of Corruption: Causes and Consequences. Public Policy for Private Sector. World Bank Note,74.
2- Bardhan, P., (1997), "Corruption and Development: A Review of Issues", Journal of Economic Literature 35 (3): 1320-1346
3- Caetano, J.M.M. and A Caleiro (2005), Corruption and Foreign Direct Investment, What kind of relationship is there? Economics Working Papers, University of Évora, Department of Economics
4- Campo, J. E., Lien, D., & Pradhan, S. (1999). The Impact of Corruption on Investment: Predictability Matters. World Development, 27 (6), 1059-1067.
5- Elizabeth Asiedu, James Freeman, jfreeman, The Effect of Corruption on Investment Growth: Evidence from Firms in Latin America, Sub-Saharan Africa and Transition Countries, review of development economics,2009, 13 (2).
6- Habib, M. and L. Zurawicki (2002), Corruption and Foreign Direct Investment, Journal of International Business Studies (JIBS), 33: 291-308.
7- Hall, D. (1999). Privatisation, Multinationals, and Corruption. Public Services International Research Unit (PSIRU) Report.
8- Hellman et al. (2002) conclude that in highly-corrupt Transition countries, firms that engage in corrupt practices tend to grow substantially faster than other firms.
9- J. Edgardo Campos, Donald Lien, and Sanjay Pradhan, Corruption And Its Implications for Investment, World Development, 1999, vol. 27, issue 6.
10- Tanzi, V.- Davoodi, H., (1997), "Corruption, Public Investment, and Growth", IMF (International Monetary Fund) Working Paper, 139: 1-23.
11- Tanzi, V.- Davoodi, H., (1998), "Roads to Nowhere: How Corruption in Public Investment Hurts Growth" , International Monetary Fund Economic Issues, 12: 1-12.
12- Teguh Dartanto, The relationship between corruption and public investment at the municipalities' level in Indonesia, MPRA Paper No. 23736, posted 8. July 2010 19:24 UTC.

13- Transparency international , corruption perception index,2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016.
14-Ünal ARSLAN, Yıldız SAĞLAM,The Relationship Between Corruption And Public Investment : The Case Of Turkey, Ç.Ü. Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi, Cilt 20, Sayı 2, 2011, Sayfa 365-378.
15- Wei, S. (1997). "Why is Corruption so much more Taxing than Tax? Arbitrariness Kills. NBER Working Paper 6255. Cambridge, MA.
16-Courtney, C. (2002). Corruption in the Official Arms Trade. U.K Transparency International Policy Research Paper 001.
17-Habib, M. and L. Zurawicki (2001), Country-Level Investments and the Effect of Corruption: Some Empirical Evidence, International Business Review, 10: 687-700.
18-Shleifer, A., & Vishny, R. (1993). Corruption. Quarterly Journal of Economics, 108 (3), 599-617.
19-Transparency international , corruption perception index, corruption around the world in 2013

الملحق (1):-
البيانات الفصلية والمحولة حسب طريقة Quadratic :

السنوات	الفساد	نسبة للاستثمار المحلي / الناتج المحلي الاجمالي%	نسبة للاستثمار الاجنبي / الناتج المحلي الاجمالي%
2003Q1	2.28	-4.48	0.00
2003Q2	2.22	-2.89	0.01
2003Q3	2.17	-1.50	0.02
2003Q4	2.13	-0.32	0.03
2004Q1	2.11	0.65	0.04
2004Q2	2.09	1.42	0.05
2004Q3	2.09	1.98	0.05
2004Q4	2.11	2.34	0.06
2005Q1	2.23	2.14	0.07
2005Q2	2.23	2.23	0.07
2005Q3	2.20	2.25	0.07
2005Q4	2.15	2.22	0.07
2006Q1	2.03	2.03	-0.08
2006Q2	1.95	1.89	-0.04
2006Q3	1.86	1.73	0.06
2006Q4	1.77	1.55	0.22
2007Q1	1.62	1.03	0.65
2007Q2	1.53	0.90	0.82
2007Q3	1.46	0.87	0.95
2007Q4	1.39	0.92	1.05
2008Q1	1.31	1.43	1.03
2008Q2	1.29	1.52	1.08
2008Q3	1.29	1.54	1.12

1.16	1.51	1.31	2008Q4
1.23	1.14	1.46	2009Q1
1.23	1.10	1.49	2009Q2
1.20	1.10	1.52	2009Q3
1.14	1.14	1.53	2009Q4
0.92	1.42	1.45	2010Q1
0.86	1.49	1.47	2010Q2
0.83	1.54	1.51	2010Q3
0.83	1.56	1.57	2010Q4
0.88	1.50	1.73	2011Q1
0.91	1.50	1.79	2011Q2
0.97	1.50	1.83	2011Q3
1.04	1.50	1.85	2011Q4
1.15	1.45	1.83	2012Q1
1.24	1.47	1.82	2012Q2
1.35	1.51	1.79	2012Q3
1.46	1.57	1.76	2012Q4
1.71	1.73	1.64	2013Q1
1.79	1.79	1.61	2013Q2
1.84	1.83	1.58	2013Q3
1.86	1.85	1.57	2013Q4
1.74	1.78	1.60	2014Q1
1.71	1.79	1.60	2014Q2
1.69	1.80	1.60	2014Q3
1.66	1.82	1.60	2014Q4
1.62	1.93	1.58	2015Q1
1.60	1.93	1.59	2015Q2
1.59	1.90	1.60	2015Q3
1.58	1.85	1.62	2015Q4
1.58	1.78	1.65	2016Q1
1.58	1.68	1.68	2016Q2
1.59	1.55	1.72	2016Q3
1.61	1.40	1.76	2016Q4

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول (4 و 5) .

Analysis the Impact of Corruption on Investment in Iraq

Abstract:-

There are different types of corruptions such as administrative, political, economic and financial corruption. The corruption forms also varied such as bribery, nepotism and extortion. All types and forms of corruption play significant role in the all economic variables generally and on investments in particular, and the corruption used to be an intermediate means in reducing the rate of economic growth. The corruption contributes in reducing the domestic investments via pay bribery by investors to officials' persons for supplemental contracts and tenders which finally leads to reduction in the investment efficiency. The corruption also contributes in rise of operational costs for the investment projects. In addition, it contributes in providing inappropriate environment to inflow the foreign investments into hosted countries particularly those with high level of corruption.

Iraq is among the countries with high level of corruption according to the corruption perceptions index via the low range of this index. Moreover, Iraq has been listed in the bottom according to the Transparency International Organization which lists the countries from the lower corruption to the highest.

The corruption play negative role in investment reduction through reducing the ratio of domestic investment to GDP as well as reducing the foreign direct investment to Iraqi economy.

The paper finds through ARDL estimation that there is a long run nexus between the corruption and the ratio of domestic investment to GDP. In addition, the econometric estimation discovered that there is long run and short run relationship between the corruptions and the ratio of foreign investment to GDP in Iraq during the period (2003-2016) by using quarterly data.

Keyword: **corruption, investment, ARDL .**